أثر تطبيق برامج التشغيل على التخفيف من معدلات البطالة "دراسة مديرية التشغيل لولاية ادرار"

The Impact of Applying Employment Programs to Alleviating Unemployment Rates "Study of the Employment Directorate of Adrar State

احمد لعربي،

جامعة احمد دراية أدرار (الجزائر)، ahmed99k@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/11/21 تاريخ القبول: 2022/11/29 تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص:

لمسألة التشغيل أهمية بالغة بالنسبة لتطور المجتمعات، وهذا ما أعطى مكانة بارزة للمقاربة السوسيولوجية في مقاربة مفهوم التشغيل كونه حجرة الزاوية في تنمية المورد البشري من خلال دراسات عديدة تصب في موضوع سياسة التشغيل...فأهتمت الدول بهذا الموضوع وعملت جاهدة على صنع سياسات تصب في عالم التشغيل بهدف تحقيق التطور الاجتماعي والحد من شبح البطالة.

وتعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي سعت ومنذ الاستقلال إلى إحداث نقلة في مجال التنمية والنهوض بالاقتصاد، فتميز سوق العمل في الجزائر منذ الثمانيات بارتفاع كبير في نسبة البطالة التي مست كل فئات المجتمع لا سيما الشباب وأصحاب الشهادات العلمية، مما أدى إلى تفاقم مشكل البطالة التي هي عبء ثقيل على المجتمع وتؤدي إلى الكثير من المخاطر الاجتماعية وحتى السياسية، فالاستقرار السياسي مرهون بقدرة الدولة على خلق المزيد من الوظائف لقوة طلب العمل المتزايدة وأمام تفاقم هذه الظاهرة والعجز الناجم عن فقدان التوزان في سوق العمل.

وبدأ هذا المشكل يشكل تهديداً في المجتمع مما استلزم على الدولة الشروع في إجراءات وتدابير لتخفيف من حدة البطالة وسلبياتها خاصة أوساط الشباب وتمثلت هذه الاجراءات في صنع برامج عديدة لترقية الشغل وإنشاء هياكل مخصصة لتنفيذها، ووضع تسهيلات بنكية لاستفادة منها في تحريك عجلة التشغيل والاستمثار.

الكلمات المفاتيح:(التشغيل، الإدماج المهني، البطالة. العامل، التنمية)

Abstract : *The issue of employment is of great importance to the development of societies, and this is what gave a prominent position to the sociological approach in the approach to the concept of employment as it is the cornerstone of human resource development through numerous studies that focus on the issue of employment policy ... so the countries paid attention to this issue and worked hard to make policies that would contribute to the world Employment aims to achieve social development and reduce the specter of unemployment.*

Algeria is considered among the developing countries that, since independence, have sought to make a shift in the field of development and the advancement of the economy. The labor market in Algeria since the 1980s has been characterized by a significant increase in the unemployment rate that affected all groups of society, especially young people and those with academic degrees, which led to the aggravation of the unemployment problem that It is a heavy burden on society and leads to many social and even political risks. Political stability depends on the ability of the state to create more jobs due to the increasing strength of the demand for work and in the face of the exacerbation of this phenomenon and the deficit caused by the loss of balance in the labor market.

This problem began to pose a threat in society, which necessitated the state to initiate measures and measures to alleviate unemployment and its disadvantages, especially among the youth. These measures were represented in making numerous programs for the promotion of work and establishing structures dedicated to their implementation, and setting up banking facilities to be used in moving the wheel of employment and investment.

Key words: *(Employment, occupational inclusion, unemployment, worker, development)*

مقدمة:

تعد الجزائر من أهم الدول التي يشكل تشغيل الشباب أهم المحاور الأساسية التي اهتمت بها، وأين عرف القطاع العام أهم قطب لإنشاء مناصب شغل، وقد ساعد على ذلك التأمينات التي كان لها دور الكبير في انطلاق عدة مشاريع تنموية ممولة من الموارد صادرات المحروقات الجزائرية.

عملت السياسات الاقتصادية للدولة الجزائرية إلى خلق مزيد من الأجهزة التي تم تكليفها بتطبيق برامج خاصة بالتشغيل ودمج شريحة الشباب وإعطاءهم فرص عمل سواء بعقود طويلة المدى أو قصيرة أو عقود ما قبل التشغيل سعياً منها لوضع شخص المناسب في المكان المناسب والاستخدام الكامل لكل طاقات المجتمع لامتصاص أكبر قدر ممكن من البطالة و للتخفيف وبصورة تدريجية من هذه الظاهرة هو ما يستدعي تسيطر وجهاز المساعدة على الإدماج المهني للشباب من مختلف الأعمار والجنس.

وقد استدعى هذا ظهور مدراس ودراسات وذلك لأهمية وفعالية العنصر البشري في داخل المنظمة كونه يحمل كفاءة فكرية عالية في الإنتاج وأيضاً لفعاليته في النهوض والبناء

الاقتصادي والاجتماعي وعلى ضوء الدراسات والفعاليات نطرح التساؤل الرئيسي التالي، ما هو واقع سياسة التشغيل في التقليل من حدة البطالة؟

1. الإطار النظري للدراسة

1.1ماهية التشغيل

تعتبر عملية التشغيل جزء من التنمية الشاملة كونها تمس الجانب الاقتصادية و الاجتماعية في البلاد على اعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية،بحكم إن الهدف من التنمية هو توفير القدر الكافي من سبل العيش الكريم للمواطن و هو بتوفير فرص العمل ._فالتشغيل_ هو كافة العمليات التي يحدثها الإنسان من نشاط بدني أو جسدي يشغل بها وقته مقابل أجر. كما يشير مفهوم التشغيل إلى الطرق و الكيفيات و كذا الشروط التي تمكن من الولوج إلى سوق العمل أو الخروج منه،بالإضافة إلى المكانة المصاحبة و الملازمة لمضمون و طبيعة العمل الممنوح.و يقصد بطرق التشغيل كل الإجراءات الواجبة التي تحقق مبتغي التوظيف،ومن بينها أن يكون الفرد مسجلا بصفة رسمية كطالب للعمل في مؤسسات التشغيل.(مولاي لخضر،2010،ص101)

2.1أهمية التشغيل

تتمثل أهمية التشغيل في :

1- زيادة عدد السلع و الخدمات التي ينتجها المجتمع و يستمتع بها و ذلك بزيادة القوى الإنتاجية.

2- تأمين الفرد لمدخول يدعم ثقته في المستقبل ،و هذا المضمن هو الذي يكمن وراء النصر الخاص لحق العمل،و الذي تتضمنه دساتير بعض البلدان.

3- القضاء على الفوارق العنصرية أو إضعافها ،و تحقيق المساواة بين الأفراد.

4- العمل يمهد الطريق للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية،أو الطريق الذي يمكن فيه تحقيق العمالة و الدخل.

5- يسمح للجميع بإمكانية الوصول إلى الوظائف و الدخول و ذلك من أجل الحد من الفقر و من أجل الاستفادة التامة من القدرات البشرية في مجال فرص الدخل و الثروة.

2.أنواع التشغيل

للتشغيل أنواع نذكر منها :

– **التشغيل الكامل** : و هي الحالة التي يوجد فيها عمل لكل العمال المتاحين ،و الذين يرغبون في العمل،و هذا يعني انه يوجد من الوظائف بقدر ما يوجد من العمال.

هذا المفهوم هو مفهوم نظري لا يمكن تحقيقه على أرض الواقع،حيث أن العمالة الكاملة ليست كاملة تماما. ولكي تكون العمالة الكاملة هدفا عمليا يمكن إدارته يجب أن تعرف العمالة بطريقة تتسع للأشخاص غير القادرين ،و غير الراغبين في العمل.

– **التشغيل الدائم و المتقطع** : و هو علاقة عقد العمل غير المحدود بين العامل و صاحب العمل،أما التشغيل المتقطع فهو تلك العلاقة المحدودة زمنيا و الناجمة عن عقد عمل بين العامل و صاحب العمل ،

و يظهر بصفة عامة في القطاع الزراعي لأنه مرتبط بمواسم الزراعة،و هذا تبعا لحاجة المؤسسات الإنتاجية.وهناك من يصنفها إلى :

–**التشغيل المباشر** :و الذي يعني قيام المنشآت بشغل الوظائف الحالية مباشرة ،دون اللجوء إلى مكتب التوظيف للترشح لهذه الوظائف.

–**التشغيل المؤقت** : وهو أحد أشكال الاستخدام المؤقت،يلحق بمقتضاه العامل لمدة محددة ،و قد تزايد الاتجاه نحو هذا النوع من العمل تزامنا مع جملة من التغيرات التي حدثت خلال السنوات الأخيرة في شروط أسواق العمل الدولية.(حاجي فاطمة،2011،ص3)

2.2أهداف سياسة التشغيل

إن أي سياسة مهما كان مجالها تستمد قيمتها و بعدها الاستراتيجي من الأهداف التي يمكن أن تحققها على أرض الواقع,و في الإطار فإنه يمكن حصر أهم أهداف سياسة التشغيل فيما يلي :

_توفير فرص العمل لكل مواطن أو فرد في القوة العاملة الراغبة في العمل من أجل كفالة حرية اختيار العمل.

_الرفع من مستوى الفعالية الاقتصادية وزيادة الناتج القومي.

_الرفع من المستوى المعيشي عبر زيادة دخل الفرد.

_تحقيق استقرار العمل و الذي يعني دوام استخدام العامل في عمله و تقليص التغيرات _على الحد الأدنى عن طريق حماية العامل من التعسف بكل أنواعه.

_ضبط أساليب و مواعيد التحسينات التقنية بشكل لا يؤثر على القوى العاملة بعد تعيينها.

_تكوين و إعداد القوى العاملة لتحقيق تأهيل مهني و اكتساب مهارة في الأداء.

_تنظيم علاقات العمل ووضعها في الإطار القانوني والتشريعي الذي تحدده تشريعات العمل.

3. مبادئ سياسة التشغيل

هناك عدة أسس تقوم عليها سياسة التشغيل يمكن إجمالها فيما يلي :(حاجي فاطمة، ص4)

– **التشغيل الكامل** : ويقصد به توفير فرص العمل لجميع الأفراد و الأشخاص في العمر الإنتاجي، والقادرين على العمل والراغبين فيه، و الذين لا عمل لهم، وقد حدد الميثاق الوطني المقصود بالتشغيل الكامل فيما يلي "التشغيل الكامل بمعنى انتهاج سياسة متواصلة لإحداث مناصب العمل و تكوين العمال، إن المطلوب ليس توفير العمل لأفواج جديدة من العمال يتطابقون مع النمو الديمغرافي ،ولا تأهيلهم للقيام بمهام في الإنتاج فحسب، بل المطلوب كذلك هو الاستجابة للمقتضيات الإنتاجية التي يؤدي ارتفاعها إلى توفير فائض على قوى العمل، وأن يعاد تشغيلها بكيفية أنجع، و بالفعل فإن الهدف هو توفير مناصب

العمل لتوكيد التنمية الاقتصادية".يتضح من خلال النص،أن المعنى المقصود بالتشغيل الكامل في الجزائر يتمثل في : استخدام القوى العاملة المتوفرة بأكملها،و القضاء على البطالة.

عملية استخدام مستمرة و متواصلة تتم بواسطة إحداث مناصب عمل وتكوين العمال.

– **التشغيل الإنتاجي** : لقد قرر الميثاق الوطني1986 مايلي: الهدف هو توفير مناصب عمل منتجة تفيد التنمية الاقتصادية و الاجتماعية فائدة ملموسة، ولا يتعلق الأمر بإحداث مناصب عمل لمجرد التشغيل، و العمل المنتج هو أساس عملية التنمية الاقتصادية، إذ أنه يؤدي إلى زيادة الثروة المادية للمجتمع و ارتفاع مستوى المعيشة فيه، ومن هنا جاء التركيز على ضرورة توجه التشغيل نحو الأعمال التي تتناسب مع ما تلقته الأجيال الحديثة من تعليم و تكوين يمكنها من المشاركة في عمل أحسن.

– **التشغيل المستند على حرية الاختيار** :يتعلق بحرية الإنسان في اختيار العمل الذي يؤديه بدون إرغام، وقد تم الاتفاق عليه من قبل الهيئات العالمية، فقد أكد تصريح "فيلادلفيا" على مسؤولية منظمة العمل الدولية نحو فحص و مراعاة آثار السياسات الاقتصادية و المالية على السياسة العمالية في ضوء الهدف الأساسي الذي يقرر: أن لجميع البشر بغض النظر عن الجنس أو العقيدة أو النوع، الحق في العمل نحو تنمية رفاهيتهم المادية و الروحية، بحرية و كرامة في ظل أمن اقتصادي.

– **كفالة الاستقرار**: ينص مؤتمر منظمة العمل الدولية على أن سياسة التشغيل ينبغي أن تتولى ضمان الاستقرار في حجم الاستخدام لكل عامل بقدر الإمكان ،و ذلك بحصر التغيرات غير المناسبة للعمل إلى أدنى حد مستطاع، وضمان الاستقرار في العمل.(حاجي فاطمة،ص4)

3.2أبعاد سياسة التشغيل

–البعد الاقتصادي : يرتكز على ضرورة القدرات البشرية ،أي رأس المال البشري ويقصد به القدرات الإنتاجية للأفراد سواء الموروثة أو المكتسبة ،لاسيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات والقطاعات سواء منها العامة أو الخاصة بما يسمح بأحداث تنمية اقتصادية و اجتماعية مستدامة للبلاد، وتطوير أنماط الإنتاج، وتحسين النوعية و المردودية، و منافسة المنتوج الأجنبي وربح معركة التكنولوجيا سريعة التطور.

–البعد الاجتماعي : يرتكز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن ظاهرة البطالة لاسيما بالنسبة للشباب ،والعمل على توفر الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع و إبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس و التهميش و الإقصاء.

–البعد التنظيمي و الهيكلي : يقصد به مشاركة جميع الجهات ذات العلاقة باتخاذ القرارات الجماعية خصوصا في مجال التخطيط و التنمية المستدامة ،ووضع السياسات الخاصة بالتشغيل و تنفيذها و التي تبدأ بالمستوى المكاني المحلي ،أي مستوى التجمعات السكانية سواء كانت مدنا أم قرى.(حاجي فاطمة ص4)

4.منهج الدراسة:

1.4منهج الدراسة:

المنهج مجموعة من المواد الدراسية المقررة على صف من الصفوف المدروسة أو المرحلة من مراحل الدراسة

جميع الخبرات التي تهيأ للمتعلم والتي تستهدف مساعدته على النمو الشامل المتكامل لكي يكون أكثر قدرة على التكيف مع ذاته ومع الآخرين (فوزي طه إبراهيم ، ص20).

نشير إلى أن نوع المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي وذلك لفهم العلاقة الموجودة بين المتغيرات الدراسة ويرتكز على فهم ودراسة سياسة التشغيل بهدف اكتشاف الحقائق الجديدة وتفسيرها وعليه فأن المنهج الوصفي يستخدم لدراسة الظواهر على شكلها الحالي فهو يكتفي أن يقوم الباحث بوصف الظاهرة وجمع البيانات حولها كما هي في الواقع واستخلاص الدلالات التي تنطوي عليها مادة البحث لمعرفة العلاقة بينها واكتشاف متغيراتها ويصفها ويحلل بياناتها ليصل إلى نتائج بخصوص الموضوع.

2.4أدوات جمع البيانات:

يعتمد جمع البيانات لأي دراسة سوسيولوجي على المادة النظرية والميدانية دائماً المادة النظرية في دراستنا كانت عبارة عن كتب. ومذكرات، ومجلات، وجرائه ومراسيم وتقرير. أما المعلومات المستقاة من الميدان فأدواتها تختلف باختلاف المواضيع من جهة واختلاف مصدر البيانات من جهة أخرى وقد تم استخدام في هذه الدراسة تقنية الاستمارة إذ اعتمدنا في دمج البيانات عن طريق الاستمارة الموجهة للمبحوثين وهم المستفيدين من برامج التشغيل حيث استملت الدراسة على ثلاث محاور أساسية في شكل أسئلة لكل محور تتضمن أسئلة مفتوحة وغير مفتوحة على الشكل التالي:

1. المحور الأول: يتضمن بيانات شخصية تغطيها الأسئلة وذلك بعرض التعريف على المبحوثين.
2. المحور الثاني: يتضمن بيانات خاصة بالتشغيل تغطيها الأسئلة، وتهدف إلى التعرف على برامج السجل فيها المبحوثين وكيفية قبولها.

3. المحور الثالث: يتضمن بيانات خاصة بالتخفيف من حدة البطالة تغطيها الأسئلة ، وتهدف تأديب برامج التشغيل لدورها كآلية للحد من البطالة.

3.4اختيار العينة:

وقد اقتصر الباحث في هذه الدراسة على المستفيدين ونتيجة لكبر مجتمع الدراسة وقصر مدة الدارسة تطلب الأمر استعمال عينة عشوائية طبقية، أي أن العينة اشتملت على فئة CID وCIP وِ CFI و CTA باعتبار برامج التشغيل ترتكز بدرجة الأولى عليهم وتم حصر الفئات حيث قدر العدد الإجمالي بـ 30فرد ممن تما توظيفهم في الثلاثي الأول من سنة 2018.

النتائج ومناقشتها:

جدول رقم (01): يوضح توزيع العينة حسب الجنس:

الجنس	التكرار	النسبة%
ذكر	13	%43.44
أنثى	17	%56.67
المجموع	30	%100

تكشف بيانات الجدول والخاص بتوزيع العينة حسب الجنس أن نسبة التسجيل في برامج التشغيل من الاناث تمثل الأغلبية الساحقة56.67% ولذلك يمكن أن ترجعه إلى ما تلعبه الجامعة من دور تخريج الاطارات خاصة الاناث فهم الأغلبية في جامعة أدرار بالإضافة إلى أنهم يتمتعون بوصاية الابوين أو الزوج أما نسبة الذكور فتمثلت بـ 43.33% وهو مايمكن اراجعه إلى زهد الأجر الشهري مقابل كثرة المتطلبات وكون الذكور مقبلين على تكوين أسرة.

جدول رقم (02): يوضح توزيع العينة حسب الفئة العمرية

العمر	التكرار	النسبة المئوية%
]20-25]	18	%60
]25-30[	08	%26.67
]30-35[	04	%13.33
المجموع	30	%100

يتضح من خلال الجدول والخاص بتوزيع العينة حسب الفئة العمرية أن الفئة التي مثلت أكبر نسبة ما بين] 20-25[بنسبة 60% وهذا راجع لكونهم أقل سناً ولهم الرغبة الكبيرة والحماس والدافعية للعمل لأنهم ذات شهادات حديثة، أما الفئة] 25-30[نسبة أقل بلغت 26.67%، أما الفئة] 30-35[فئة قد اشتملت على نسبة 13.33% فهي ضئيلة نظراً لكونها قريبة من السن الاقصى المحدد ضمن شروط الاستفادة من برامج التشغيل.

جدول رقم (03): توزيع المبحوثين حسب الحالة الاجتماعية

البيان	التكرار	النسبة المئوية.
أعزب	23	%76.67
متزوج	06	%20
مطلق	01	%3.33
أرمل	/	/
المجموع	30	%100

يتبين من خلال الجدول ان أكثر نسبة للحالة العائلية هي حالة العزاب بنسبة 76.67% مقارنة بنسبة المتزوجين التي تقدر بـــ 20 %وأخيراً حالة المطلقين التي تكاد أن تنعدم بنسبة3.33% ويمكن تفسير هذه النتائج بأن العزاب يقبلون على برامج التشغيل من أجل تأمين مستقبل حياتهم، بينما يرجع انخفاض نسبة المتزوجين كونهم ينظرون على عوائد هذا البرنامج غير كافية لتحقيق حاجياتهم الضرورية واكمالية.

جدول رقم (04): يوضح توزيع العينة حسب المستوى الدراسي

المستوى الدراسي	التكرار	النسبة المئوية%
ثانوي	22	%73.34
جامعي	08	%26.67
المجموع	30	%100

من خلال الجدول الخاص بتوزيع العينة طبقاً للمستوى الدراسي يتبين أن أغلب أفراد العينة ذوي المستوى الثانوي قد شكلت 73.34% من إجمالي المجيبين يلي ذلك المستوى الجامعي بنسبة 26.67% أما ذوي المستوى الابتدائي ودون مستوى فقد انعدمت تماماً، ويمكن أن نرجع هذا إلى أن طبيعة التشغيل تتطلب المستوى الثانوي أو الجامعي، أما انخفاض المستوى الجامعي فيمكن أن نرجعه إلى عدم توافق مناصب الشغل مع المستوى إضافة إلى ما تقدمه مديرية النشاط الاجتماعي من تشجيع على تشغيل هذه الفئة في برنامج الجزائر البيضاء.

جدول رقم (05): يمثل توزيع المبحوثين حسب درو البرامج كآلية لتوفير شغل:

البيان	التكرار	النسبة%
نعم	13	%43.33
لا	17	%56.67
مجموع	30	%100

يلاحظ أن نسبة الشباب لا يرون فعالية في هذا البرنامج مرتفعة بنسبة 56.67% مقارنة من يرون بفعالية البرامج كآلية لتوفير شغل وهذا راجع إلى عدم إحساسهم بالاستقرار لأنهم سرعان ما يتفاجؤن بانتهاء مدة العقد وهم لم يحققوا ولا جزء من متطلبات حياتهم، لكن تبقى بعض الطموحات لا تغطيها هذه العقود خاصة فيما يخص الأجر. أما للذين أجابوا بنعم بنسبة 43.33% وأوضحوا أنها أحسن من الجلوس دون عمل، وفي هذا الصدد « صرح لنا مسئول في مديرية التشغيل أن البرنامج ناجح وطموح مادامت فئة كبيرة

تطلب هذا النوع من التشـــغيل وبالتالي فهو فعالي وهذا ما يتجلى من انخفاض معدلات البطالة» (قويدري ع المجيد،مقابلة)1

جدول رقم (06):يوضح توزيع المبحوثين حسب الحالة العائلية وقبول برامج التشغيل

الحالة العائلية / قبول في البرامج على اساس	أعزب	متزوج	مطلق	المجموع	%النسبة
نعم	12 70.59%	4 23.52%	1 5.89%	17	70.83%
لا	6 85.71%	1 14.29%	/	7	29%
المجموع	18	5	1	24	100%

نلاحظ قبول المبحوثين في برامج على أساس الشهادة قدر: 70.83% خاصة العذاب بـ 70.59% والمتزوجون بـ 23.52% وهي نسب جيدة فيوضح ذلك أن الدولة تدعو للإلتحاق بالمدارس و المعاهد والجامعات من أجل الحصول على شهادات ليتم توظيف في

مناصب مناسبة لتخصصات الموجودة ومعتمدة في تسيير المؤسسات، أما نسبة الواسطة الإدارية فقدرت بـ 29.17% فهذا دلالة على محاربة الدولة والقضاء على هذا النوع من الواسطات والرشاوي.

جدول رقم (07):يوضح العلاقة بين الحالة العائلية وتحقيق المكانة في اطار التشغيل :

الحالة العائلية / تحقيق مكانة في إطار التشغيل	أعزب	متزوج	مطلق	المجموع	%النسبة
نعم	17 89.48%	01 5.27%	01 5.27%	19	63.33%
لا	06 54.54%	05 45.45%	/	11	36.67%
المجموع	23	06	01	30	100%

يتضح لنا من خلال الجدول أن النسبة الأكبر 63.33% من المبحوثين يؤكدون تحقيق مكانة في إيطار التشغيل منهم 89.48% أعذب في حين أن نسبة 5.27% متزوجون لهم اهتمامات أخرى فشغلتهم بصفة متزامنة نظراً لتكلفهم الأسري من متطلبات مادية واستهلاكية وغيرها.

أما نسبة 36.67% من مجموع المبحوثين لم يتمكن من تحقيق مكانة من بينهم 54.54% أعزب و 45.45% متزوج وذلك راجع إلى عدم إمكانية مواكبة الوضع الاجتماعي بصفة موازية خاصة المتزوجين

جدول رقم (08): يوضح العلاقة بين الحالة العائلية وإنقاذ الشباب من التهميش

الحالة العائلية وانقاذ الشباب من التهميش	أعزب	متزوج	مطلق	المجموع	النسبة%
نعم	21 91. %30	01 4.3 %4	01 4.34 %	23	85.19 %
لا	02 %50	02 50 %	/	4	14.81 %
المجموع	23	03	01	27	%100

من خلال الجدول يتضح أن نسبة 85.19% من صرحوا بأن الدولة ساهمت في إنقاذ الشباب من التهميش خاصة فئة العزاب بنسبة 91.30% بتصريح عن طريق المقابلة

بقول أن هذه البرامج تساهم في تكوينهم ولو بقليل أحسن من البطالة والاتجاه نحو الآفات الاجتماعية والتسول. أما نسبة 14.81% فيعود ذلك إلى أسباب اقتصادية و اجتماعية.

الخلاصة:

أن العنصر النسوي هو الأكثر إقبالا على برامج عقود ما قبل التشغيل بنسبة 76.67% وأن نسبتهم تفوق نسبة الذكور في معدلات التخرج في جامعة ومعاهدة ولاية أدرار وهذا راجع لطبيعة المنطقة، بحيث تراوحت أعمار عينة الدراســـة ما بين 20-35 وأغلبهم عزاب، التحقوا لتأمين مستقبل حياتهم الاجتماعية والاقتصادية.

ومن خلال عرضنا لنتائج الدراسة أتضح لنا بأن هناك خصائص ومميزات تميز ســـوق العمل في الجزائر فالبر غم من الأعداد الهائلة التي تتخرج كل ســـنة من الجامعات والمعاهد وإلا أن أغلبهم يحصلون على مناصب عمل مؤقتة خاصة إذا التحقوا بالعقود أو برامج الإدماج المهني.

وفي المقابل نجد أن الدولة قامت بعدة إصـــلاحات وأصـــبحت تهتم أكثر من السابق بتشغيل الشباب فأنشأت عدة أجهزة وبرامج من أجل التخفيف من حدة البطالة التي عرفت ارتفاعاً محسوساً في أوساط الشباب المتخرجين في السنوات الماضية وانخفاض محسوس في السنوات الأخيرة وهذا بفضل تجاوب أعداد هائلة من الشباب مع هذا البرامج فمنهم من التحق ببرامج عقود ما قبل التشـــغيل. من أجل الاندماج في عالم الشـــغل فالمبحوثين قد عبروا عن قناعتهم بالتشغيل في العقود بنسبة 80%، حيث اثبتوا وجودهم من خلال قيامهم بمهام وتفاعلهم مع الموظفين والوظيفة لهذا ينظر لهم كإطارات عادية لا توكل لهم أعمال ذات أهمية وذلك لطبيعة العقود وقانون العمل فمعظم الشـــباب قد اثبتوا

بأن الدولة تساهم بشكل كبير في أنقاذهم من التهميش بفتح عدة فروع وإعطاءهم مبالغ مالية للمساهمة في إنشاء مؤسسات متوسطة وصغيرة لتحقيق طموحاتهم وتحسين ومشاريعهم الاجتماعية والاقتصادية.

وبالتالي نستنتج من خلال هذه الدراسة أن برامج التشغيل رغم فعاليتها في الفضاء على البطالة أو التخفيف منها بصفة مؤقتة، إلا أن الشباب يطمحون إلى أن يكون من الضروري الأخذ بعين الاعتبار التخصص والشهادة العلمية لخريجي الجامعات والمعاهد أثناء عملية إنشاء مناصب شغل، واستحداث برامج تراعي الخصوصيات من ناحية الكم والكيف فشتان بين مهمش ليس له أي دور في المجتمع وشاب أتيحت له الفرصة لإثبات نفسه في عالم الشغل.

ومن كل ما سبق نستكشف بأن السياسة المتبعة في الجزائر لا تزال تفتقر إلى الدقة في تسطيرها، فالعلاقة بين السياسة والبطالة علاقة طردية أي، كليما كانت سياسة التشغيل ناجحة كلما كانت لدينا نسب دنيا للبطالة مع أنه في الوقت الحاضر انخفضت هاته الأخيرة بشكل كبير إلا أن هذا رهين لمدة انتهاء البرامج المسطرة وهذا يعتبر نجاح نسبي لسياسة التشغيل.

1. الإحالات والمراجع:

2. مولاي لخضر عبد الرزاق، **تقييم أداء سياسة التشغيل في الجزائر**، (2011/2010)،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،الجزائر.

3. حاجي فاطمة، **متطلبات و أساليب النمو في تشغيل الشباب في ظل إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية**، بحث مقدم للملتقى الوطني حول سياسة التشغيل و دورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة بشار، الجزائر، 2011 .

4. فوزي طه إبراهيم رجب أحمد، **المناهج المعاصر منشاة المعارف**، إسكندرية.

5. قويدري، عبد المجيد، يوم 2014/04/27.، على الساعة 14:30 مساء، بمديرية التشغيل بولاية أدرار.